مجلة
مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

داخل العدد

* المدينة الخليجية : إشكالية الأصالة والمعاصرة في التخطيط والعمارة .
حسن عليوي الخياط
* التعليم في قطر في مرحلة تحول (١٩٥٤ ـ ١٩٦٤م) .
يوسف إبراهيم العبد الله
* الادعاءات الإيرانية في جزر أبو موسى والطنبين
(تحليل تاريخي ـ سياسي لاطروحة بيروز مجتهد زاده) .
أحمد زكريا الشلق
* التباين الإقليمي في المملكة العربية السعودية (تحليل للبيئة العاملية) .
أحمد جار الله الجار الله
عطية محمد الضيوفي

العـدد العاشـر السنة العاشرة ١٩٩٨م

جامعة قطر

الدوحة ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م

التعليم في قطر في مرحلة تحول (١٩٥٤ ـ ١٩٦٤)

د. يوسف إبراهيم العبد الله

كانت البداية المبكرة للتعليم في إمارة قطر تتمثل في «الكتاتيب والبيوت» ، حيث قامت فئة تولت تعليم الناشئة تلاوة القرآن الكريم ومباديء الكتابة والحساب ، ولكن هذا النمط من التعليم كان منحصراً في أفراد قليلين تعلموه خلال أسفارهم إلى الاحساء والعراق ومنذ أن بدأ استخراج النفط وتسويقه ، اتجهت إمارة قطر مثل الإمارات الأخرى في الخليج العربي إلى الاهتمام بالتعليم بصورة واضحة وملموسة، فأنفقت عليه بسخاء ، حتى أصبح أكبر قطاع حظي بالتشجيع والاهتمام.

والحق أن الدافع إلى الاهتمام بالتعليم لم يكن دافعاً طارئاً أو مقترناً بظهور النفط مثل الدافع للاهتمام بقطاعات أخرى كالتصنيع أو الدفاع ، وإنما كان أعمق من ذلك بكثير، ذلك أن مجتمع قطر ، ضمن المجتمع الخليجي التقليدي ، كان ينظر إلى التعليم أو الإنسان الذي يعرف القراءة والكتابة نظرة إحترام ، كما كان يقدر رأيه في مختلف الأمور أعظم تقدير .

وكانت إمارة قطر أوفر حظاً من باقي إمارات الخليج العربي بكثرة عدد الكتاتيب والمدارس الموجودة فيها ، ففي سنة ١٨٩٠م خلال عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني كان في قطر عشرة كتاتيب درست فيها القراءة والكتابة والقرآن الكريم ومدرسة (متوسطة) نظامية تدرس فيها العلوم على المنهج التركي وهي مؤلفة من ثلاثة صفوف ابتدائية وثلاثة أخرى متوسطة ، كما ورد ذكر خمسة عشر مدرسة ابتدائية في قطر عام ١٨٩٢م في بعض الوثائق العثمانية[١] .

ومن أهم الكتاتيب التي أثبت جدارتها في قطر في مطلع القرن العشرين ثلاثة كتاتيب سميت مدارس تجاوزاً وهي : مدرسة الشيخ الرحباني والشيخ بن حمدان، وقد قدما من نجد وافتتحا كتابهما في الدوحة لتعليم القرآن الكريم وأصول الدين وبعض مباديء

النحو العربي ، ومدرسة الشيخ محمد الجابر وهو من أهالي قطر وقد أسس كتابه سنة ١٩٠٠م وكان يعلم فيه نفس المواد مع بعض مباديء النحو العربي ومدرسة الشيخ حامد الأنصاري وهو من أهالي قطر أيضاً ، وقد أسس كتابه في نفس العام [٢].

وإلى جانب من جذبتهم تلك الكتاتيب الثلاثة من أبناء قطر ، فإنها جذبت أيضاً كثيرين من أبناء الإمارات المجاورة ، الذين كان يتحمل نفقات تعليمهم وإقامتهم في قطر بعض المحسنين الأثرياء من أهالي إماراتهم .

ومن أهم الكتاتيب التي أنشئت بمدينة الدوحة كُتاب الشيخ الدرهم لصاحبه عبد الله بن حمد الدرهم في منطقة الغانم ، وكُتاب السنيدي لصاحبه عبد الرحمن السنيدي بجوار مسجد الشيوخ ، وكُتاب ملا حسن مراد قرب مقبرة الدوحة القديمة ، وكُتاب الدايل لصاحبه الشيخ عبد الحميد الدايل بمنطقة البدع ، وكذلك ملا سالم ، وكُتاب ملا حامد حبيب وغيرهم .

وإن إقامة الكتاتيب في قطر لم تكن محصورة في نطاق مدينة الدوحة وحدها ، فقد كانت هناك كتاتيب أخرى ناجحة في قطر ، لعل من أهمها : كُتاب الشيخ إبراهيم محمد الملا في الوكرة ، وكُتاب ملا إبراهيم الأنصاري في الخور ، وكُتاب ملا حسين الأنصاري في الذخيرة ، وكُتاب الشيخ محمد بن عيد الرحمن الجشوهي في الظعاين قرب سميسمه ، وكُتاب محمد بن خليفة السادة في المفير [٣] .

أما بالنسبة للفتاة القطرية ، فقد ظلت بعيدة عن مجال التعليم حتى بدايات هذا القرن ، ولم يكن هناك مدارس للبنات ، وكانت الفتاة تتعلم قراءة القرآن الكريم فقط على أيدي «المطوعة» .

ومن ضمن الفتيات اللاتي برعن في حفظ القرآن الكريم وتجويده السيدة آمنة محمود الجيدة ، حيث افتتحت كُتاباً في عام ١٩٣٨م وكان ذلك بداية حقيقية لتعليم الفتاة ، ولم يكن كُتاب آمنه محمود أول الكتاتيب التي أنشئت للفتيات ، فقد سبقته كتاتيب عديدة ، لكن كُتاب آمنه محمود كان أهمها وأشهرها ، كما أن تلاوتها للقرآن الكريم كانت واضحة ومتميزة [٤] .

شهدت قطر نوعاً من الاستقرار في أواخر القرن التاسع عشر وبالذات منذ الثمانينات في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني،لذلك عرفت أول صور التعليم وهو نظام الكتاتيب.

وفي عام ١٩١٣ تولى الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني الحكم في البلاد ورأى أن الكتاتيب القائمة في البلاد لا تستطيع القيام بواجباتها على خير وجه ، فدعا الشيخ محمد بن مانع من البحرين وأوكل إليه إنشاء مدرسة في الدوحة ، وبعد أن استقر الشيخ محمد بن مانع أخذ في تنظيم مدرسة تعتبر نموذجية في ذلك الوقت أطلق عليها «المدرسة الأثرية» ١٩١٣ - ١٩٣٨ ، وهي التي تخرّج منها عدد كبير من علماء قطر[٥] .

وكان نهج الدراسة في المدرسة قد خصص للبالغين الذين كانوا يهتمون بالتخصص في الدراسات الإسلامية والأدب العربي ، وكان المنهج الدراسي يتكون عادة من مواد الشريعة وأحاديث الرسول ﷺ والفقه وقواعد اللغة والأدب .

ولم يكن هناك عدد معين من السنوات لكي يكمل الطالب دراسته ، فقد كان شعور الطالب بأنه حصل على ما جاء من أجله هو الفيصل في إنهاء دراسته ، أما إذا شعر بأنه لازال محتاجاً إلى مواصلة العلم فكان بإمكانه الذهاب إلى الحجاز أو العراق أو مصر أو سوريا ، وكان الشيخ مانع يزود الخريج بشهادة تنص على أن الخريج الذي كان يُدعى «طالب علم» قد أنهى دراسته في مدرسته[٦] .

ورغم أن عدد الذين تخرجوا من مدرسة الشيخ بن مانع قليلاً جداً [٧] ، إلا أن مستواهم العلمي في الدراسات الإسلامية كان عالياً ، ولعب معظمهم دوراً أساسياً في حياة قطر المعاصرة .

بقي التعليم في قطر مقتصراً على الكتاتيب منذ انتهاء دور المدرسة الأثرية (١٩٣٨) وخلال الفترة التالية كان النفط قد اكتشف في قطر ، إلا أنه لم يكن قد بدأ تصديره بعد ، فرأي الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني الذي كان يصرف شؤون الحكم نيابة عن والده الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني الذي كبر سنه أن التعليم العصري أصبح حتمية لابد منها ، فطلب إلى أحد الوجهاء في قطر أن يتصل بالبلدان المجاورة للإتفاق مع معلم كُفء قدير لافتتاح مدرسة عصرية في الدوحة ، فاستدعى محمد بن علي المحمود من

أهالي الشارقة فحضر إلى قطر سنة ١٩٤٧ [٨] . واستأجر مبنى في حي الجسرة في الدوحة وافتتح مدرسة سماها مدرسة الإصلاح الحمدية نسبة إلى الشيخ حمد بن عبد الله ، مموّلها وصاحب فكرتها وقد التحق بهذه المدرسة في السنة الأولى خمسون طالباً قطرياً ، ثم انضم إليهم ثلاثون طالباً من الشارقة فأصبحوا شعبتين ، واستمر محمد بن علي آلمحمود يُدرّس لهم حتى نهاية العام الدراسي وفي مطلع العام التالي انضم إليه ثلاثة مدرسين [٩].

وقد اتبعت المدرسة نظام التعليم السائد في مصر ، حيث درس محمد بن علي آلمحمود ، أما مواد الدراسة فاشتملت على العلوم الشرعية واللغة العربية والمواد الاجتماعية والحساب .ثم أضيفت إليها علوم التجويد وقواعد اللغة والجغرافية ، فضلاً عن الإنجليزية والأشغال اليدوية فيما بعد . وخصصت غرفة للأشغال اليدوية سُميت غرفة الصناعة ، حيث أخذ الطلاب يمارسون هواياتهم المهنية ، ولم يلبث محمد بن علي المحمود أن غادر قطر في عام ١٩٤٩ عائداً إلى بلاده لأسباب خاصة، ولكن الظروف كانت قد تغيرت بالنسبة لقطر ، فكان بإمكانها أن تبدأ التعليم بخطوات أوسع .

وقد تطورت المدرسة وزاد عدد التلاميذ والمدرسين ، ففي عام ١٩٥٢/٥١ كان عدد التلاميذ يقدر بـ ٢٤٠ تلميذاً يتولى التدريس لهم ستة مدرسون [١٠] ، وفي عام ١٩٥٤ نقلت المدرسة إلى مبنى جديد به تسعة فصول وفناء صغير ويُنار بالكهرباء [١١] ، وكانت تسمى المدرسة الابتدئية القديمة ، ثم تغير اسمها فيما بعد إلى «قطر الابتدائية» ثم إلى «مدرسة خالد بن الوليد» [١٢] . وبالإضافة إلى ذلك تأسست مدرسة أخرى في الدوحة عام ١٩٥٤ باسم «الروضة القديمة» [١٣] .وفي قرية الخور أنشئت مدرسة شبه ابتدائية عام ١٩٥٢ ، تبعتها مدرسة أخرى في قرية الرويس عام ١٩٥٢ أيضاً [١٤] . وبلغ إجمالي التلاميذ في كل مدارس قطر عام ١٩٥٤ حوالي ٥٦٠ تلميذاً ، وكانت هناك أربع مدارس يتولى التعليم فيها ٢٦ مدرساً معظمهم من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر [١٥] .

وقد ساعدت عدة عوامل على الإسراع في عملية التحول من الكتاتيب إلى التعليم الحديث ، وكان أول هذه العوامل وأكثرها أهمية هو تصدير البترول في عام ١٩٤٩ ، وبداية استثمار عائداته لتطوير المجتمع مما مكّن الحكومة من تمويل نظام التعليم الحديث ، وثانيها النداء الذي وجهه القطريون من أجل تحديث التعليم ، حيث عين حاكم قطر عام

١٩٥٣/١٩٥٢ لجنة مكونة من أربعة أعضاء وكلفهم بوضع نظام للتعليم في أنحاء البلاد [١٦] . وكان للخلفية الدينية للجنة وشهرتها الكبيرة تأثير عظيم على أهل قطر شجعهم على إرسال أطفالهم إلى المدارس الجديدة، وكان هناك عامل آخر وهو نمو التعليم الحديث في كل من الكويت [١٧] ، والبحرين [١٨] ، بالإضافة إلى هذا كله عرضت الحكومة تشجيعاً متنوعاً للتلاميذ لكي يلتحقوا بالمدارس في الدوحة والقرى ، ففضلاً عن مجانية التعليم كانت تصرف الرواتب الشهرية للطلاب وكذلك التغذية والملابس والمواصلات والمعونات الاجتماعية للطلاب اليتامى وذوي الدخل المحدود .

* * * * * *

تطور النظام التعليمي والسياسة التعليمية ١٩٥٤ - ١٩٦٤ :

شهدت قطر فيما بعد توسعاً عظيماً في التعليم الابتدائي ، ففي الدوحة زاد عدد المدارس والفصول والتلاميذ والمدرسين بسرعة ، فمثلاً قفز عدد المدارس من مدرستين في عام ١٩٥٤ إلى ست مدارس عام ١٩٥٦ ، وكان عدد الفصول عام ١٩٥٦ (٣٩) فصلاً تضم (١٠٨٩) تلميذاً يتولى تعليمهم (٦٢) مدرساً ، أما في عام ١٩٦٤ أصبح إجمالي عدد التلاميذ يُقدر بنحو (٤٣٤٦) موزعين على تسع مدارس ابتدائية بها (١٢٢) فصلاً [١٩].

ويلاحظ أن هذه المدارس الست في عام ١٩٥٦ كانت على مستويين ، ثلاث مدارس ما قبل الابتدائي وثلاث ابتدائية ، وكان لهذه المدارس أسماء طبقاً لأماكنها، وفي عام ١٩٥٧ تحولت كل المدارس إلى المستوى الابتدائي وأعطيت لها أسماء جديدة تتفق مع التوجهات القومية في الخمسينيات : روضة الشرق للبنين سميت «مدرسة الخليج العربي»، روضة البدع سميت «مدرسة العروبة» ، الابتدائية الجديدة سميت «مدرسة صلاح الدين» ، الابتدائية القديمة سميت «مدرسة خالد بن الوليد» [٢٠].

أما بالنسبة لتعليم البنات فقد وقع الاختيار في عام ١٩٥٤ على كُتاب المطوعة آمنة محمود ليكون نواة لمدرسة شبه رسمية للبنات ، وبذلك تحول كُتابها الذي كان في منزلها

سنة ١٩٥٥ إلى مدرسة نظامية عرفت فيما بعد باسم مدرسة بنات الدوحة [٢١] ، ثم عملت الحكومة على توسيعها وتطويرها عام ١٩٥٦ ، وكان هذا إيذاناً ببداية التعليم الحديث للبنات .

ورغم أن تعليم البنات في بلدان الخليج قد بدأ في وقت لاحق لتعليم البنين ، إلا أن فكرة إنشاء مدارس تعليم البنات لقيت في البداية معارضة شديدة في قطر ولم تقبلها معظم العائلات ، مما اضطرت آمنة المحمود إلى الذهاب إلى بيوت الناس لإقناعهم بضرورة إرسال بناتهم للمدرسة .

ولقد أدت المعارضة من قِبَل المجتمع تجاه تعليم البنات إلى جعل الحكومة القطرية تدرجه في البداية تحت التعليم غير الرسمي ، ويبدو أن الحكومة لم تكن ترغب في مواجهة مع المجتمع ، وكان من أهم الاعتراضات على تعليم البنات هو أنهن يتعلمن الكتابة إضافة إلى القراءة ، الأمر الذي اعتبر ذا خطورة وقد اقترح على الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني حاكم قطر «١٩٤٩ - ١٩٦٠» أن تتعلم البنات القراءة فقط وليس الكتابة ، وبسبب تلك المعارضة كان تطور تعليم البنات خلال الخمسينيات أبطأ منه قياساً إلى البنين .

ولكن حدثت عدة تغيرات أدت إلى تخفيف هذه المعارضة ، وإلى قبول فكرة تعليم البنات من قِبَل المجتمع القطري ، وأهم هذه التغيرات التطور الاجتماعي والاقتصادي العام فخفت تدريجياً حدة الصعوبات التي واجهت البنات [٢٢] . كما أنه في عام ١٩٥٧ أنشئت وزارة للمعارف ، وأصبحت الحكومة مسؤولة عن التعليم سواء بالإشراف عليه أو العمل على تنظيمه وتطويره الذي حدث في البلاد .

وإلى جانب المجهودات الكبيرة التي بذلتها آمنة المحمود ، فقد تطور تعليم البنات في قطر منذ عام ١٩٥٦ ، حيث تغير اتجاه كل من الحكومة القطرية والمجتمع القطري تجاه تعليم البنات ، ويرجع ذلك إلى حكمة وشجاعة محمد بن عبدالعزيز المانع مؤسس المدرسة الأثرية في قطر عام ١٩١٣ ، فرغم أنه كان يقطن في نجد حينئذ ، إلا أنه أصدر فتوى دينية إلى حاكم قطر الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني يؤيد فيها بشدة قضية تعليم البنات المسلمات موضحاً أن تعليم البنات لا يتناقض مع تعاليم القرآن [٢٣].

وقد مهدت هذه الفتوى الطريق لتطوير تعليم البنات ، ففي عام ١٩٥٧/١٩٥٨ افتتحت إدارة المعارف في قطر مدرسة أخرى للبنات ، أما المدرسة القديمة فقد نقلت إلى مبنى جديد استأجرته إدارة المعارف وزودته بالتسهيلات اللازمة[٢٤] . واتبع تعليم البنات نفس المنهج الذي اتبع للبنين ، وكان له نفس الاهتمام مالياً وإدارياً ، ونتيجة لذلك ازداد التحاق البنات في مدارس الدوحة ومدارس القرى ، فمثلاً زادت نسبة عدد البنات إلى عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية في قطر من ٤ر٨٪ إلى ٣٢٪ ، ثم إلى ٤٨٪ في أعوام ١٩٥٧/٥٦ ، ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٣/٧٢ على التوالي والجدول رقم (١) [*] يوضح تطور التعليم الابتدائي في مدينة الدوحة عن مراحل زمنية مختلفة [٢٥] .

وكانت الحياة في قطر أثناء الخمسينيات شاقة على المدرسين القادمين من الدول العربية مثل مصر وسوريا بسبب نقص وسائل المعيشة مثل الكهرباء والنقل والإسكان المريح ومناطق التسويق ، ويذكر (كيومنز Cummins) أن الإنتاج المحلي كان قليلاً في قطر وكان يمكن شراء المواد الغذائية مثل اللحم والخضروات والبيض من السوق المحلي لو كان العميل محظوظاً واندفع مبكراً في الصباح ليتسوق[٢٦] .

وقد أصدر مستشار حكومة قطر عام ١٩٥٧ منشوراً يلقي الضوء على صعوبة الحياة في قطر في تلك الفترة ، ذكر فيه أنه «ابتداءً من يوم الخميس ٢٦ ديسمبر ستعرض كميات محدودة من الخضراوات الطازجة التي أنتجتها حدائق الحكومة للبيع صباح كل خميس في الساعة ٩ صباحاً في محال قطر للتبريد بالدوحة ، نرجو نشر هذه المعلومات على موظفي الحكومة» [٢٧] .

جدول رقم (١) (*)
يوضح تطور التعليم الابتدائي في مدينة الدوحة
عن مراحل زمنية مختلفة

السنة	عدد التلاميذ والتلميذات			عدد المدارس			عدد الصفوف			عدد المدرسين والمدرسات		
	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع
١٩٥٧/٥٦	١٠٩٨	١٢٢	١٢٢٠	٦	١	٧	٣٩	٣	٤٣	٦٢	٤	٦٦
١٩٦٥/٦٤	٤٤٤٦	٣١٧٦	٧٦٢٢	٩	١٠	١٠	١٢٢	١٠١	٢٢٣	١٩٤	١٥٥	٣٤٩
١٩٧٣/٧٢	٧٤٨٦	٦٦٩٩	١٤١٨٥	٩	١٣	٢٢	١٨٤	١٩٢	٣٧٦	٢٣٥	١٨٥	٥٢٠

(*) آثرنا أن نترك الاحصائية تتجاوز الفترة الزمنية المخصصة للبحث لتعطي دلالة أكبر .

المصدر : حكومة قطر ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي ١٩٦٤/١٩٦٣ .
وأيضاً وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب ، التقرير السنوي ١٩٧٣/١٩٧٢ .

ولم يكن هناك شك في أن الجو العام لم يكن مرغوباً فيه بالنسبة للكثيرين من المدرسين ، ولذلك فإن وزارة المعارف لكي تحمي سياسة التوسع في التعليم من أي إنهيار نتيجة نقص عدد المدرسين ، تبنت السياسة التالية : أولاً شجعت على إنشاء مدارس ذات حجم صغير أثناء الخمسينيات مما مكّن الوزارة من تعيين مزيد من المدرسين أكثر مما تطلبه فعلاً ، وبالإضافة إلى ذلك فإن وزارة المعارف وفرت لمدرسيها في ذلك الوقت مساكن مفروشة وغيرها من الحوافز مثل تقديم تذاكر سنوية من الدوحة للمدرسين ذهاباً وعودة مع زوجاتهم وأطفالهم ، مما جعل حياة المدرسين أكثر استقراراً .

وفي الستينيات والسبعينيات استطاعت قطر أن تتطور نحو الأفضل اجتماعياً واقتصادياً نتيجة تدفق البترول وتصديره واستثمار عائداته ، فأصبحت الحياة في قطر أكثر جاذبية وأصبح العمل فيها مرغوباً فيه أما بالنسبة للتعليم فإن التطور الكمي استمر بالنسبة للجنسين .

وفي القرى بدأ التوسع في التعليم الحديث منذ عام ١٩٥٦/٥٥ عندما فتحت سبع مدارس ابتدائية في عدد من القرى ووصل عدد المدارس في القرى عام ١٩٥٧/٥٦ إلى تسع تضم حوالي (٣٦٩) تلميذاً يتولى تعليمهم ١٤ مدرساً [٢٨] ، وأدخل التعليم المشترك في بعض مدارس القرى في الفصلين الأول والثاني ، وفي أثناء الستينيات أنشئت مدارس للأولاد وأخرى للبنات في كل القرى تقريباً ، والجدول رقم (٢) يبين تطور أعداد التلاميذ والمدارس والمعلمين في القرى :

وهذا النمو الذي تم في التعليم في القرى والذي حدث بين ١٩٥٧/٥٦ و ٦٤/ ١٩٦٥ كان نتيجة عدد من العوامل ، فبالإضافة إلى العوامل التي ذكرناها سابقاً يمكننا إضافة العاملين التاليين :

أولاً : أصبحت مدارس القرى مصدراً للدخل للقبائل القطرية ، فوجود المدرسة جاء بأموال الحكومة إلى القرية بوسائل متعددة ، فمثلاً استأجرت وزارة المعارف السيارات من القرى لخدمة النقل الخاص بالمدارس ، وكذلك فإن الوزارة استأجرت السيارات لجلب

جدول رقم (٢)

يوضح تطور أعداد التلاميذ والمدارس والمعلمين في القرى

السنة	عدد التلاميذ والتلميذات			عدد المدارس			عدد الصفوف			عدد المدرسين والمدرسات		
	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع
١٩٥٧/٥٦	٣٦٩	-	٣٦٩	٩	-	٩	٢٠	-	٢٠	١٤	-	١٤
١٩٦٥/٦٤	١٥٥٨	٥٥١	٢٠١٩	٣٧	١٧	٥٤	١٦٦	٧٦	٢٤٢	١٤٢	٣٧	١٧٩
١٩٧٣/٧٢	١٨٣٤	١٥٣٥	٣٣٦٩	٣٢	٢٨	٦٠	١٦١	١٤٣	٣٠٤	١٤٤	١٢١	٢٦٥

المصدر : وزارة المعارف ، التقرير السنوي ١٩٦٤/١٩٦٣ ، ١٩٦٥/١٩٦٤ .

وأيضاً وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب ، التقرير السنوي ١٩٧٣/١٩٧٢ .

الماء للمدارس ولبيوت المدرسين [٢٩]. كما كان من الضروري أن تستأجر الوزارة مساكن للمدرسين وأحياناً تستأجر المباني لاستخدامها كمدارس [٣٠].

ثانياً : اعترضت القبائل القطرية على ذهاب أولادهم إلى المدارس في القرى المجاورة لأن الإحساس بالحقوق المتساوية بين القبائل القطرية كان قوياً جداً، فالمدرسة تعني بالنسبة إليهم ، بالإضافة إلى تعليم أبنائهم ، الثروة والعمل ومستوى اجتماعياً عالياً .

إن تأثير إدخال الأموال الحكومية إلى القرى لم تكن فائدته كاملة ، فلم تؤثر في شكل ومحتوى التعليم في القرية من البداية فحسب ، بل إنها خلقت المنازعات بين سكان القرى ، وزادت من الهجرة الداخلية إلى العاصمة «الدوحة» فكانت الهجرة في ذلك الحين «منتصف الخمسينيات إلى منتصف الستينيات» نتيجة لسياسة الحكومة في ترك الحرية للقبائل في تحديد توزيع المال الذي تنفقه وزارة المعارف ، وكانت النتيجة أن البعض أخذ نصيباً كبيراً والبعض الآخر نصيباً ضئيلاً ، وغالباً ما كانت تتدخل الوزارة عن طريق مكتب شؤون القرى، ومع ذلك فقد كان هناك بعض الناس شعروا بأنهم عوملوا معاملة ظالمة، هؤلاء القوم طبقاً للعادات التقليدية للقبائل القطرية كانوا عادة ينقلون أماكن سكنهم مراراً، وقد حدث هذا في غالبية القرى ، فمثلاً قرية الغارية هجرها أهلها تماماً ، والنتيجة أن معظم القرى بدأت تصغر شيئاً فشيئاً أثناء الخمسينيات والستينيات وبالإضافة إلى ذلك فإن القرى كانت مبعثرة على ساحل البحر ، وفي الصحراء ، وبينها وبين الدوحة عدة أميال ، وليس هناك طرق مرصوفة ، أو أي وسيلة من وسائل الحياة الحديثة .

وقد وجد المدرسون القادمون من البلاد العربية أن الحياة في القرى شاقة ، فالاتصال مع أهالي القرى لم يكن ميسراً لهم بسبب الاختلاف في اللهجات والعادات ، ولأن البيئة الطبيعية للقرى سيئة جداً وبرغم جهود الحكومة فقد ظلت القرى القطرية في حاجة إلى وسائل تعليمية فالمدارس تميل إلى أن تكون صغيرة وليس فيها وسائل للتهوية ، أو وسائل صحية كافية ، ومعظمها ليس فيها سوى مدرس واحد أو مدرسان ، وهذا نتيجة لقلة

أعداد التلاميذ التي يتراوح في معظم المدارس ما بين ١٠ إلى ٥٠ تلميذاً في الخمسينيات ، وحتى عام ١٩٦١/٦٠[٣١] . ففي أثناء هذه الفترة حددت وزارة المعارف الدراسة في كثير من مدارس القرى وجعلتها تقتصر على الفصول الأولى والثانية والثالثة، أما بالنسبة لتلاميذ الفصول الأعلى فقد انضموا إلى مدارس الدوحة [٣٢]. وهذه السياسة ربما استطاعت حل المشكلة التعليمية ، ولكن كان لها تأثير على البنات لأن الأهالي رفضوا السماح لبناتهم أن ينتقلن إلى مدارس الدوحة .

ومنذ منتصف الستينيات أعيد تنظيم التعليم في القرى ليشمل الدراسة في كل الفصول الابتدائية وبعض الفصول الإعدادية والثانوية ، وكانت الخطة هي توزيع تلاميذ القرى الصغيرة عند إتمامهم الدراسة في الصف الرابع على أكبر مدرسة في القرى المجاورة ، وقد استأجرت الوزارة سيارات من القرى الصغيرة لنقل التلاميذ ، وفي السبعينيات بالإضافة إلى ذلك تبنت الحكومة تجميع سكان بعض القرى في مستوطنات جديدة في منطقة أكبر [٣٣] ، مما جعل في الإمكان إنشاء مدارس كبيرة نسبياً على المستوى الابتدائي والإعدادي العام والثانوي العام لكلا الجنسين .

وفي عام ١٩٥٧ غيرت قطر السلم التعليمي الذي كان يتكون من روضة أطفال لمدة عامين ، وست سنوات للابتدائي وخمس سنوات للثانوي ، إلى النظام الثلاثي الذي لايزال معمولاً به حتى الوقت الحاضر ، وكان ذلك بناء على إتفاقية الوحدة الثقافية العربية التي أقرتها مصر وسوريا والعراق والأردن واتبعتها بعض البلدان العربية الأخرى فيما بعد والتي جعلت من التعليم الابتدائي «ست سنوات» والمرحلة الإعدادية «ثلاث سنوات» والمرحلة الثانوية «ثلاث سنوات» [٣٤] ، وقد ارتضت قطر العمل بهذه الاتفاقية مع تعديلات بسيطة تتناسب وبيئة البلاد وتقاليدها ، مع العناية بمناهج العلوم الشرعية [٣٥] . ونتيجة لذلك فإن مدارس رياض الأطفال «أو مدارس الرياض» قد تحولت إلى مدارس ابتدائية ، وقد انقسم التعليم في قطر إلى ثلاث أقسام رئيسية : التعليم العام ، التعليم الفني والمهني ، التعليم العالي . كما انقسم التعليم العام أيضاً إلى ثلاث مراحل : ابتدائي ، إعدادي ، وثانوي [٣٦]، والمرحلة الابتدائية لمدة ست سنوات وسن القبول بها هو السادسة ، ويحصل التلاميذ الناجحون على شهادة الابتدائية العامة ، التي تسمح لهم بالالتحاق بالمدارس

الإعدادية العامة أو الإعدادية الدينية ، والتلميذ الذي يلتحق بالإعدادي العام له الحق في دخول المدارس الثانوية العامة أو المدارس الفنية والمهنية بعد دراسة ثلاث سنوات في المرحلة الإعدادية وحصوله على الشهادة الإعدادية العامة .

والمرحلة الثانوية العامة ثلاث سنوات يمنح الناجحون فيها شهادة الدراسة الثانوية العامة التي تعطيهم الحق في أن يدرسوا في جامعة قطر أو في الجامعات في الخارج [٣٧].

أما التعليم الفني والمهني الذي بدأ في قطر عام ١٩٥٦، فيتكون من أربع مدارس ، وفترة الدراسة بها تعادل فترة التعليم الثانوي العام ، وهناك نسبة معينة من خريجي المعهد الديني الثانوي ودار المعلمين تقبل في جامعة قطر ، والباقي يعينون في المدارس الابتدائية كمدرسين ، بينما كانت نسبة معينة من الخريجين من المدارس التجارية والصناعية يرسلون إلى الجامعات في الخارج والبقية يعينون في الحكومة وفي صناعة البترول .

وقد أنشىء التعليم العالي في قطر ، وبدأ كما هو معروف في عام ١٩٧٤/٧٣ بكليتين للتربية إحداهما للطلاب والأخرى للطالبات ، وتحولت الكليتان عام ١٩٧٧ إلى جامعة سميت بـ «جامعة قطر» [٣٨].

* * * * *

تطور النظام الإداري والمالي :

في منتصف الخمسينيات كان التنظيم الإداري للحكومة بأكمله بسيطاً ومن ثم كان النظام الإداري للتعليم عام ١٩٥٤م غير معقد ، فعلى مستوى التنظيم الإداري للحكومة كان المستشار البريطاني مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام الحاكم آنئذ وهو الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني ، وكانت هناك إدارات معينة تحت الرقابة المباشرة للمستشار أهمها التعليم والجمارك والمحاكم المدنية ، كما كانت هناك إدارات أخرى تحت إدارة مكتب مهندس الحكومة [٣٩] .

وفي عام ١٩٥٤/٥٣م عينت اللجنة التعليمية مديراً للتعليم هو (عبد البديع صقر)، الذي جاء من مصر، وبعد ذلك أي عام ١٩٥٤م أنشئت إدارة التعليم [٤٠] وفي نفس العام صدر تنظيم خاص بمدارس قطر ووافق عليه الحاكم في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٥٤م، تحت اسم «نظام مدارس قطر الرسمية» ويتكون من ١٣٦ فقرة، يغطى المناهج وشروط الالتحاق والسنة الدراسية والإجازات الرسمية ونظام الامتحانات وغياب الطلاب ونظام العقوبات ومسؤولية كل عضو من أعضاء هيئة التدريس وسجلات المدرسة وسلوك التلاميذ والمدرسين داخل المدرسة وخارجها [٤١].

وكانت هيئة الموظفين في الإدارة التعليمية عام ١٩٥٥م مكونة من مدير التعليم واللجنة التعليمية إضافة إلى مفتش وسكرتير وكاتب ومشرف وأربعون مدرساً [٤٢]. وكانت اللجنة في البداية تحدد السياسة التعليمية وكان مدير التعليم يراقب تنفيذ السياسة والمفتش يتولى مسؤولية التأكد من تنفيذ نظام المدارس والتأكد من أن المدرسين ينفذون المناهج التي وضعت لمختلف المواد.

وخلال العامين الدراسيين ١٩٥٧/٥٦م و ١٩٥٨/٥٧م حدثت تغييرات كبرى، حيث استبدلت اللجنة بمدير الإدارة التعليمية وعيّن مدير جديد جاء من سوريا هو (عبد الله عبد الدايم)، كما تم إنشاء هيكل إداري جديد.

وطبقاً للنظام الإداري الجديد وزعت مسؤولية التعليم على النحو الآتي:

يكون مدير التعليم مسؤولاً عن كل الإدارت المختصة بالتعليم وكل الوظائف الإدارية بما في ذلك الإشراف على هيئة التدريس في المدارس، وفي المؤسسات الأخرى، وهو مسؤول مباشرة أمام الرئيس العام للإدارة التعليمية وله مساعدان «مفتش إداري» مضطلع بعملين رئيسيين: «الأول» إدارة الأقسام داخل الإدارة والإشراف على الشؤون الإدارية للإدارة و «الثاني» التفتيش على المدارس والتأكد من تنفيذ المدراء لأعمالهم الإدارية بطريقة مثلى. أما المساعد الآخر فهو «المفتش الفني» الذي يضطلع إلى جانب عمله العادي بمسؤولية اختيار المناهج والكتب المدرسية وجمع الإحصاءات التعليمية الخاصة بالطلاب والمدرسين والمدارس [٤٣].

وفي عام ١٩٥٩/٥٨م عين مدير جديد جاء من مصر وهو (عبد الرحمن سمرة) ولمدة عام واحد ، وخلال الفترة من ١٩٥٩م إلى ١٩٦١م تولى مدير آخر للإدارة التعليمية وكان أردنياً ، هو (مصطفى مراد الدباغ) ، ثم أعقبه مدير آخر استُقدِم من سوريا وهو (عبدالرحمن عطبة) (٦١ - ١٩٦٤م) . ويلاحظ أن النظام التعليمي كان غير مستقر خلال الفترة مابين عام ١٩٥٥/٥٤م وحتى عام ١٩٦٤/٦٣م حيث تولى ستة أشخاص منصب مدير التعليم[٤٤] . وامتد عدم الاستقرار هذا إلى مدرسي ومدراء المدارس الأمر الذي أثر على التعليم بشكل سلبي بسبب تلك الظروف الإدارية غير المستقرة .

* * * * *

التأثيرات الأيديولوجية :

وكانت هناك مع ذلك خلفية سياسية وأيديولوجية معقدة وراء التغيير السريع في مدراء التعليم فالجو السياسي العام في دول المشرق العربي ، كمصر وسوريا خلال الخمسينيات تأثر بشكل كبير بالثورة المصرية وخاصة أيديولوجية القومية والوحدة العربية وفوق كل ذلك الدعوة لتحرير الأمة العربية من الاستعمار الغربي ، وكانت قطر ، كباقي دول الخليج العربي في ذلك الوقت تحت الحماية البريطانية التي عملت على عزل هذه الدول منذ مدة طويلة عن دول المشرق العربي ولكن الحاجة للتوسع في التعليم خلال الخمسينيات كسرت هذه العزلة وفتحت الباب على مصراعيه بين دول الخليج والبلدان العربية المتقدمة والتي تطوعت لتزويد دول الخليج بالمدرسين والمدراء والكتب والمناهج من خلال القنوات التعليمية ودخلت إلى هذه الدول الكثير من الأفكار السياسية وهكذا وجدت سلطات الإمارات الخليجية نفسها تواجه مشكلات جديدة مصاحبة لهذا الاتجاه .

ولقد كانت بحاجة للاستفادة بالخبرات التعليمية لتطوير هذه البلدان ولكن في نفس الوقت كان هناك هاجس احتمال تعيين أساتذة من النوع غير المرغوب فيه ، وقد أوضح السير روبرت هاى (Sir Rupert Hay) المقيم السياسي البريطاني المشكلة على النحو التالي :

«إن المشيخات المنتجة للبترول تراقب باهتمام بالغ إداراتها التعليمية بهدف اقتصار التوظيف على المواطنين فقط ولكن بما أنه لايوجد آنئذ عدد كاف من الذين حصلوا على تعليم واف ولديهم الرغبة للعمل في المدارس ، فقد تم استقدام أعداد كبيرة من المدرسين من مصر ولبنان ومن أماكن أخرى من الشرق العربي ، وأن الحكام واعون تماماً لأخطار هذه السياسة ويتخذون الخطوات الحاسمة بحق ضد أي من هؤلاء المدرسين الذين يشجعون النشاطات المناوئة»[٤٥] .

في قطر تأثرت فترة التعليم غير المستقرة بما كان يجرى على المسرح السياسي في دول المشرق العربي وكان الشيخ على قد سلم مسؤولية التعليم إلى لجنة التعليم والمستشار البريطاني[٤٦] للتعاقد مع مدير التعليم من بين المعروفين بتدينهم وسلوكهم الإسلامي لذا تم ترشيح عبد البديع صقر كما هو معروف[٤٧] .

ويظهر أن الشيخ علي قد تأثر بالخلفية الثقافية الإسلامية لمدير التعليم الأمر الذي أفسح المجال لقبول اقتراحات لاحقة بترشيح بعض الأسماء للتعاقد معها كمدرسين ومدراء مدارس لفترة ثلاث سنوات تالية لعام ١٩٥٤/٥٣م وكان معظم المدرسين الذين قدموا لإدارة المدارس القطرية من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ، وبوجه خاص كانوا مناوئين من الناحية السياسية لقيادة الرئيس جمال عبد الناصر وقد طبعوا النظام التعليمي بطابعهم وبأيديولوجيتهم الإسلامية حيث أن إدارة التعليم في قطر كانت تحت سيطرتهم .

ومن خلال مدير التعليم ، الذي كان يعتبر مستشاراً تربوياً للشيخ علي ، أصبح المعلمون من جماعة الإخوان المسلمين تدريجياً يشكلون دعامة قوية لحكم الشيخ علي[٤٨] وقد أضاف هذا الواقع إلى الوضع الداخلي قوة جديدة تتميز بنموذج فكرى وخبرة سياسية جديدة[٤٩] .

واعتبر التوسع في المدارس والخدمات التربوية مع الحوافز العديدة التي كانت تقدم للأطفال في بلد صغير كقطر أمراً سخياً وشكل ذلك دعامة لحكم الشيخ علي ، علماً بأن الثروة الناتجة عن البترول كانت تشكل دعماً آخر له ولكن الصراع بين الإخوان المسلمين

وعبد الناصر في مصر سنة ١٩٥٤م دمر هيكلية جماعة الإخوان المسلمين وشنت الصحف القاهرية وإذاعة القاهرة حملة شعواء ضدهم[٥٠] .

وكرد فعل لذلك أخذ المعلمون المنتمون للإخوان المسلمين في المدارس القطرية على سبيل المثال يهاجمون عبد الناصر وأيديولوجيته علناً وأيضاً آيديولوجية القومية العربية ، لكنهم بالغوا في الهجوم عندما وصفوا الدعوة إلى القومية العربية بقولهم بأنها لاتزيد عن كونها أحد الأمراض الخطرة التي شجعتها الثقافة الغربية لإضعاف الدعوة لدولة إسلامية .

وخلق هذا التصرف من قبل المعلمين من الإخوان جواً من عدم التفاهم والعداوة بينهم وبين طلابهم في المدارس وأيضاً مع النخبة في قطر وهم أناس لهم اعتقاد راسخ بالدين الإسلامي وبالقومية العربية ولم يروا أي تناقض بين الاثنين ، وأيضاً فإن معظم الناس في قطر كانوا ينظرون إلى الرئيس عبد الناصر كبطل قومي عربي خاصة أثناء أزمة السويس وبعدها[٥١] .

وألقت هذه الأحداث بظلالها على الوضع السياسي في قطر أنئذ ، فألقيت المسئولية فيها على رئيس اللجنة التعليمية المؤيد من قبل الحاكم ، الأمر الذي اضطر الحاكم إلى حل اللجنة التعليمية وعين ابن أخيه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني رئيساً للتعليم عام ٥٦/ ١٩٥٧م[٥٢] .

وقد أبعد الرئيس الجديد فوراً مدير التعليم آنئذ وأصدر تعميماً يحذر فيه المدرسين من القيام بنشاطات سياسية وقد تضمن التعميم النص التالي :

« مع تقديرنا للمدرسين ودورهم التربوي نود إعلامهم بأن مهنتهم في هذه البلد هي تعليمية محضة وسنتخذ إجراءات شديدة ضد الذين يتدخلون في السياسة والذين لهم علاقات بالأحزاب السياسية التي تعمل ضد سياستنا الداخلية »[٥٣] .

ثم عين رئيس التعليم مديراً جديداً للتعليم هو عبد الله عبد الدايم (سوري الجنسية)[٥٤] . وكان من الناحية السياسية من المناصرين للقومية العربية ولقيادة عبد الناصر ، وأعطاه سلطة كاملة في تخطيط وإدارة السياسة التعليمية العامة مع سلطة

كاملة على نشاطات الإدارة وبطبيعة الحال ، استدعى المدير الجديد مدرسين سوريين إلى البلاد ولكنهم كانوا يميلون إلى الحزب العربي الاشتراكي الذي كان أعضاؤه متطرفين ضد الاستعمار[٥٥] .

وتحول الجو العام في المدارس القطرية بسرعة إلى الإتجاه القومي وكان مدير التعليم قد أعطى تعليماته إلى كافة المدرسين بأن يخصصوا الحصة الأولى في أول فبراير عام ١٩٥٨م ليشرحوا للأطفال أهمية الوحدة المصرية - السورية التي أنشئت بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨م[٥٦] .

لم تعجب تصرفات رئيس التعليم ومدير التعليم المستشار البريطاني الذي كما ذكرنا كان مسؤولاً أمام الحاكم والذي كان ينوب عن الحاكم في إدارة السياسة العامة لعدد من الإدارات بما فيها التعليم وكنتيجة لتدخل المستشار البريطاني استقال مدير التعليم بعد سنة وغادر البلاد ، واثر هذه التغييرات عين الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني وزيراً للمعارف حوالي أواخر عام ١٩٥٨/٥٧م[٥٧] .

وحتى بعد مغادرة مدير التعليم البلاد وبعد ترك الرئيس لإدارة التعليم فقد تعرضت التربية في قطر إلى تأثير تيار تقدمي خلال الفترة من (١٩٥٦ - ١٩٦١م) وقد أقامت إدارة التعليم في عام ٥٩/ ١٩٦٠م احتفالين سياسيين عامين عن الوحدة المصرية - السورية . وقد سمع أهالي قطر للمرة الأولى خطابات موجهة ضد الاستعمار والدعوة إلى الديمقراطية والحرية والوحدة العربية في المدارس .

وأسست مجموعة من الطلاب بالمرحلة الثانوية ، كلهم من القطريين ، نادياً ثقافياً في عام ١٩٥٩م تحت اسم «نادي الطليعة» وكانت نشاطاته متأثرة بالأهداف السياسية الموجهة نحو الدعوة لتطور أكثر وإصلاح أوسع ، وقد نما النادي بسرعة من ناحية العضوية والنشاطات مما أدى إلى حظر نشاطه عام ١٩٦٠م من قبل الحكومة وإلى إيداع عدد من أعضائه في السجن ، وبالإضافة إلى ذلك ازدادت الإضرابات في عام ١٩٦٠م بقيادة بعض القطريين المثقفين الذين كانوا يدعون إلى العدالة والتطوير الاجتماعي والاقتصادي ، وقد كتب أحد الباحثين ما يلي :

« بدأت هذه الحركة في نهاية شهر إبريل عام ١٩٦٣م عندما قامت الحكومة بسجن حوالي خمسين من المواطنين المعروفين ونتج عن هذا العمل إضراب عام دام لأكثر من أسبوع ومع ذلك لم تصل الحركة إلى أي من أهدافها وبصورة مباشرة تم نفي معظم قادتها ولم يسمح للبعض منهم بالعودة حتى عام ١٩٧٢م »[٥٨] .

وفي الواقع فإن إدارة التعليم كانت من عام ١٩٥٧/٥٦م إلى ١٩٦١/٦٠م تمر بظروف فيها قدر كبير من القلق إلى أن تنازل الشيخ علي عن الحكم في ٢٦ أكتوبر لصالح ابنه الشيخ أحمد وعين ابن أخيه الشيخ خليفة نائباً للحاكم وتم إلغاء منصب المستشار البريطاني وانتقلت سلطاته إلى نائب الحاكم[٥٩] .

وبعد هذه التغيرات في حكم البلاد قامت الدولة بتقوية إشرافها على إدارة التعليم منذ عام ١٩٦١م وانفرطت الوحدة المصرية - السورية ونشأت مخاصمات عنيفة بين الرئيس عبد الناصر والمساندين لحزب البعث العربي الاشتراكي في بلدان المشرق العربي وتأثرت مدارس قطر مرة أخرى بالخلافات الناتجة عن ميول المدرسين والمدراء سواء كانوا من المحافظين أو التقدميين .

وكان من نتيجة فترة القلاقل هذه أن النظام السياسي أكد على عدم تشجيع المدارس للنشاطات السياسية والتي قد توجه ضد النظام السياسي ، وبشكل عام أصبح الإشراف شديداً على تطور التعليم كما أن حصة التعليم من الثروة البترولية الوطنية تم توجيهها خلال عقدين من الزمن نحو الأنشطة التعليمية التي تتناسب مع التطورات السياسية وإن كانت معظم المشاكل التعليمية التي تعرضنا لها قد تأثرت بشكل أو بآخر في الخمسينيات وبداية الستينيات بالأوضاع السياسية القائمة آنئذ.

وفي عام ١٩٦٢م تحولت إدارة التعليم إلى وزارة[٦٠] . واستحدثت أقسام جديدة لمجاراة الأعداد المتزايدة من الطلاب والمدارس والمدرسين وفي عام ١٩٦٤م أقرت وزارة المعارف هيكلاً إدارياً جديداً وتم توزيع مسؤوليات الإدارات والأقسام وتقسيم نشاطات وزارة المعارف إلى نهجين : «الأول» مخصص للأمور الفنية و «الثاني» للأمور الإدارية والمالية ، انظر للهيكل الإداري لوزارة المعارف في الملحق رقم (١) . وخلال عام ١٩٦٤م

حدثت عدة تغييرات في الهيكل الإداري ، فبعض الأقسام نمت فتحولت إلى إدارات وأخرى جمعت في إدارة واحدة ، كما أنشئت بعض الإدارات الجديدة .

وفي أول يونيو عام ١٩٧٠م عينت حكومة قطر أول مجلس للوزراء كان ضمن مسئولياته استحداث وتنظيم إدارات الدولة المختلفة وقد أصدر المجلس القرار رقم (٤) في عام ١٩٧٠م بتشكيل لجنة مهمتها دراسة مقترحات الوزارات المتعلقة بالإصلاح الإداري[٦١] . وقد اقترحت وزارة التربية والتعليم في تقريرها للجنة إجراء تغيير في هيكلها مرة أخرى ليتمشى مع التغيرات الناتجة عن المتطلبات التربوية لاحقاً في عام ١٩٧١م .

وأصدر رئيس مجلس الوزراء مرسوماً أقر فيه الهيكل التنظيمي لوزارة التربية[٦٢] . وبموجب الهيكل التنظيمي الجديد استبدال تسمية مدير المعارف بمدير وزارة التربية والتعليم.

* * * * *

أما بالنسبة **لميزانية التعليم** فقد كان التعليم في قطر يمول بالكامل من الحكومة منذ عام ١٩٥١م[٦٣] . وفيما بين ١٩٥١م و ١٩٥٣م كانت ميزانية التربية والتعليم محدودة وهي عبارة عن ١٠٠ ألف ريال[٦٤] ومنذ عام ١٩٥٤م ارتفعت ميزانية التعليم نسبياً بسبب زيادة إيرادات البترول والتوسع في العملية التعليمية فمثلاً كان دخل الدولة من إيرادات البترول قد ارتفع من ٥ ملايين ريال قطري إلى ٢٦٠ مليون ريال قطري بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠م[٦٥] . فارتفعت ميزانية التعليم من مليون ريال قطري عام ١٩٥٥م إلى ١٣ مليون ريال قطري عام ١٩٥٨م ثم إلى ٢٥ مليون ريال قطري عام ١٩٦٠م ، انظر لتطور ميزانية وزارة التربية والتعليم في الملحق رقم (٢) .

إن الخدمات التعليمية في قطر خلال الخمسينيات تقدم تعليماً مجانياً لكل المستويات وتوفر للأطفال الكتب المدرسية بالمجان وكذلك الأدوات الكتابية والأجهزة الرياضية والملابس الشتوية والصيفية كما تزود الأطفال في مدارس الدوحة بوجبة طعام

يومية كاملة وتقدم لهم الرعاية الصحية الكاملة ، وتقوم السيارات الحكومية بنقلهم من وإلى المدارس والسكن في الداخلية ، وبالإضافة إلى ذلك تصرف إعانة شهرية لكل الأطفال القطريين من الجنسين وهناك مساعدات اجتماعية للمحتاجين ، وعلاوة لتناول الطعام للأطفال في مدارس القرى .

ولكن تأثرت ميزانية التعليم خلال الستينيات بسبب المشاكل المالية للدولة[٦٦] . فقد تم إلغاء الوجبات اليومية المدرسية وملابس الشتاء والصيف والإعانات الشهرية للبنين والبنات ، وخفضت المصروفات الرأسمالية إلى أقل حد ، ولكي تواجه وزارة التربية هذا التخفيض في المصروفات الجارية والرأسمالية قامت بتغيير سياستها في بناء مدارس أكبر مما كان له تأثير سلبي على العملية التعليمية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، ثم ما لبث دخل الدولة من إيرادات البترول أن ازداد بدرجة كبيرة في السبعينيات وتبعاً لذلك زادت ميزانية التعليم والمصروفات الجارية والرأسمالية مرة أخرى فقد ارتفعت من ٤٣ مليون ريال قطري في عام ١٩٦٩م إلى ١٠٩ مليون ريال قطري في عام ١٩٧٤م ثم ارتفعت إلى ٤٨٩ مليون ريال قطري في عام ١٩٧٨م ، وبالرغم من الزيادة الهائلة في المصروفات الجارية فإن بعض الخدمات التعليمية التي ألغيت في الستينيات لم يتم إرجاعها مرة أخرى .

خاتمة

لعلنا لاحظنا خلال العرض السابق أن تطور التعليم الحديث في قطر في مرحلة التحول كان مظهراً من مظاهر التغيير الرئيسية في الفترة مابين عام ١٩٥٤ و ١٩٦٤م ولقد قدم التعليم الحديث في تلك الفترة أعداداً من الشباب المتعلم الذي قامت على أكتافه النهضة الحديثة في إمارة قطر كباقي إمارات الخليج .

ولقد بدأ التعليم الحديث بشكله المختلف عن التعليم التقليدي في إمارة قطر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكان أحد المجالات الفريدة التي تم فيها تقدم سريع في وقت قصير وأصبح التعليم قوة دافعة زادت من سرعة التغيير الثقافي والسياسي والاجتماعي ولاشك أن دراسة التعليم في تلك الفترة تصور مظاهر الجهد الضخم والتصميم والإرادة لتحدى كل الظروف الصعبة في تلك الأيام ويحس المرء في دراسة تاريخ التعليم مدى الاهتمام الكبير الذي أعطاه الشيوخ والميسورون للجيل الجديد ، كما يلمس الحماس من جانب الطلاب وذويهم لاستكمال تعليميهم ، كما نجد في دراسة التعليم صوراً رائعة من إخلاص المعلمين العرب الذين وفدوا من الخارج وأعطوا كل أوقاتهم وجهودهم للتعليم والتثقيف . ولقد أصبح التعليم في تلك الفترة بالنسبة للشيوخ والطلاب والآباء والمعلمين سباقاً مع الزمن وكانت له دوافعه الوطنية والقومية .

ولقد أدى التعاون العربي في ميدان التعليم بإمارة قطر ، إلى نشر الوعي العربي بين أبنائها ، كما ساعد وجود عناصر من المدرسين من جنسيات عربية مختلفة إلى تخطى الحواجز المفروضة على الإمارة من عزلة طويلة وزادت معرفة الأهالي بمشكلات العالم العربي وقضاياه . وأصبحت إمارة قطر أكثر إحساساً بانتمائها القومي والعربي وقد عاصرت هذه النهضة التعليمية ثورة عبد الناصر في مصر وظهور إذاعة صوت العرب في القاهرة وأحداث حرب السويس عام ١٩٥٦م .

وكان لكل هذا تأثير كبير على هذا الجيل من الطلاب في المجتمع القطري ، وقد ظهر هذا الوعي الجديد أثناء حرب السويس والاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على

مصر ، حيث قامت المظاهرات في مدن الخليج الرئيسية ، كما تجاوب أهل قطر مع الشعب المصري .

وهكذا نرى أن تأثير المدرسين العرب لم ينحصر في مجال التعليم بل امتد إلى نشر الوعي الديني والقومي بين أبناء إمارة قطر ، ويظهر هذا جلياً في تفاعل أبناء الإمارة مع الأحداث التي مرت على الأمة العربية في تلك الفترة ، مثل تعاضدهم مع ثورة الجزائر، وتظاهرهم تأييداً لمصر ضد العدوان الثلاثي ، وتأييدهم للوحدة المصرية - السورية ، وقد ظهر ذلك التأييد والتعاضد في المظاهرات وإطلاق الأسماء على الأحياء السكنية وفي المهرجانات الثقافية والرياضية التي كانت تقيمها المدارس في أواخر كل عام .

لقد كانت السلطات البريطانية تضع العراقيل على الأنظمة التعليمية في إمارات الخليج العربي كتعيين المستشارين البريطانيين للتعليم في كل إمارة من إمارات الخليج لضمان السيطرة البريطانية على التعليم في هذه المنطقة ، كما أن المستشار في قطر كان مشرفاً على عدد من إدارات الحكومة بما فيها التعليم ، كما اعتاد الإنجليز أيضاً غربلة المتقدمين للتدريس قبل ترشيحهم في مدارس الخليج .

الحقيقة أن السلطات البريطانية لم تكن تشغل نفسها في البداية كثيراً بشؤون التعليم لإتباعها سياسة عامة هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لمشيخات الخليج لكنها اضطرت مؤخراً إلى الاهتمام بالأمور التعليمية بسبب ظهور العلاقات بين انتشار التعليم وتصاعد المشاعر القومية في المنطقة حسبما يقرره (ترنشارد فاول Trenchard Fowle) المقيم السياسي البريطاني في رسالته بتاريخ ١٧ مارس عام ١٩٣٩م إذ يقول « إن الجانب العربي في منطقة الخليج بدأ يتحول عن المسار الضيق الذي سلكه لفترة طويلة وذلك بالاتجاه إلى مسالك أرحب ذات مداخل دولية بالغة الأهمية ، فمع ظهور النفط في أقطار الخليج تدفقت الأموال وتولدت معها أفكار جديدة »[٦٧] .

وكما يذكر ترنشارد فاول أيضاً ، فإن ظهور حركات الشباب في إمارات الخليج والذي يرجعه الوكيل السياسي البريطاني (وايتمان Weightman) إلى تزايد الخدمات التعليمية

في السنوات الحالية قد أفرز طبقة من الشباب يحملون قشور التعليم وينجذبون للدعاية الصحفية بكل سهولة ويستمعون للإذاعات وينمون مشاعرهم السياسية [٦٨].

وكما كان لهؤلاء المدرسين دورهم في بث الروح الوطنية في صفوف الطلاب الذين شكلوا إحدى العناصر الرئيسية في الحركات الإصلاحية في إمارات الخليج العربي بما فيها إمارة قطر فقد وصل تأثير هؤلاء المدرسين إلى جميع المدارس ، وقد نجح المدرسون العراقيون في إيصال الأفكار والمشاعر القومية السائدة في العراق إلى طلاب هذه المدارس.

وقد كتب الوكيل السياسي في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني « يجب علينا أن نعرف كل ما يمكن معرفته حول هؤلاء الأشخاص الذين سيعتمد عليهم مستقبل إمارات الخليج إلى حد بعيد ، حيث أنهم الذين يشكلون جيل المستقبل » وكذلك يقول « لا دخل للتعليم في السياسة » تحذير يجب إطلاقه من حين لآخر في مختلف المدارس وأن أي نشاطات سياسية من الطلاب أو من المدرسين ستقابل بالطرد من المدرسة ولابد من تأكيد هذا الإجراء كقاعدة .

وأخيراً كان للتعليم أثر واضح في تطور الوعي السياسي والاجتماعي في المجتمع القطري كباقي مجتمعات الخليج الأخرى . فمن الناحية الاجتماعية أدى التعليم إلى كسر الجمود الاجتماعي في المجتمع القطري التقليدي والمبني على القبلية والعائلية في علاقاته الاجتماعية .

وبالتعليم استطاع أبناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة الصعود إلى السلم الاجتماعي واحتلال مراكز هامة في الإدارة الحكومية والخدمات الأخرى ومن ثم ارتقت أوضاعهم المالية والاجتماعية .

وساعد التعليم كذلك على نمو قطاع جديد لم يكن معروفاً من قبل في المجتمع القطري التقليدي ألا وهو القطاع الفني والحكومي ، ذلك القطاع الذي أصبح في حوزته اتخاذ القرار الإداري والفني وأصبحت دولة قطر كباقي دول الخليج الحديثة لا تستغني عن هذا القطاع بحال من الأحوال .

وساعد التعليم أيضاً على تحرر المرأة القطرية فساهمت مع الرجل لأول مرة وعلى قدم المساواة في المؤسسات التعليمية وعن طريق التعليم تسنى للمرأة القطرية ضمان وظيفة سواء في الحكومة أو المؤسسات شبه الحكومية والخاصة .

والحقيقة أن التعليم في إمارة قطر لم يؤد في تلك الحقبة التاريخية إلى تحولات اجتماعية كبيرة إلا أنه أوجد وعياً سياسياً في المنطقة من خلال تمكين الطلاب أن يكونوا على دراية بالأحداث السياسية العربية والعالمية وتطورها في المنطقة ، مما انعكس بدوره على تطور المجتمع خلال العقود التالية .

ولا مراء في أن هذا الأمر راجع إلى تفتح الطلاب على أفكار سياسية جديدة من خلال المدرسين الوافدين من الدول العربية الشقيقة مثل العراق وفلسطين ومصر ومن خلال إرسال الطلاب للدراسة بالخارج وكذلك وصول الصحف العربية إلى قطر وتأثير قضية فلسطين وتأسيس النوادي والجمعيات الثقافية .

ملحق رقم (١)

اللائحة رقم (١)
الهيكل الإداري لوزارة المعارف
١٩٦٤/١٩٦٥

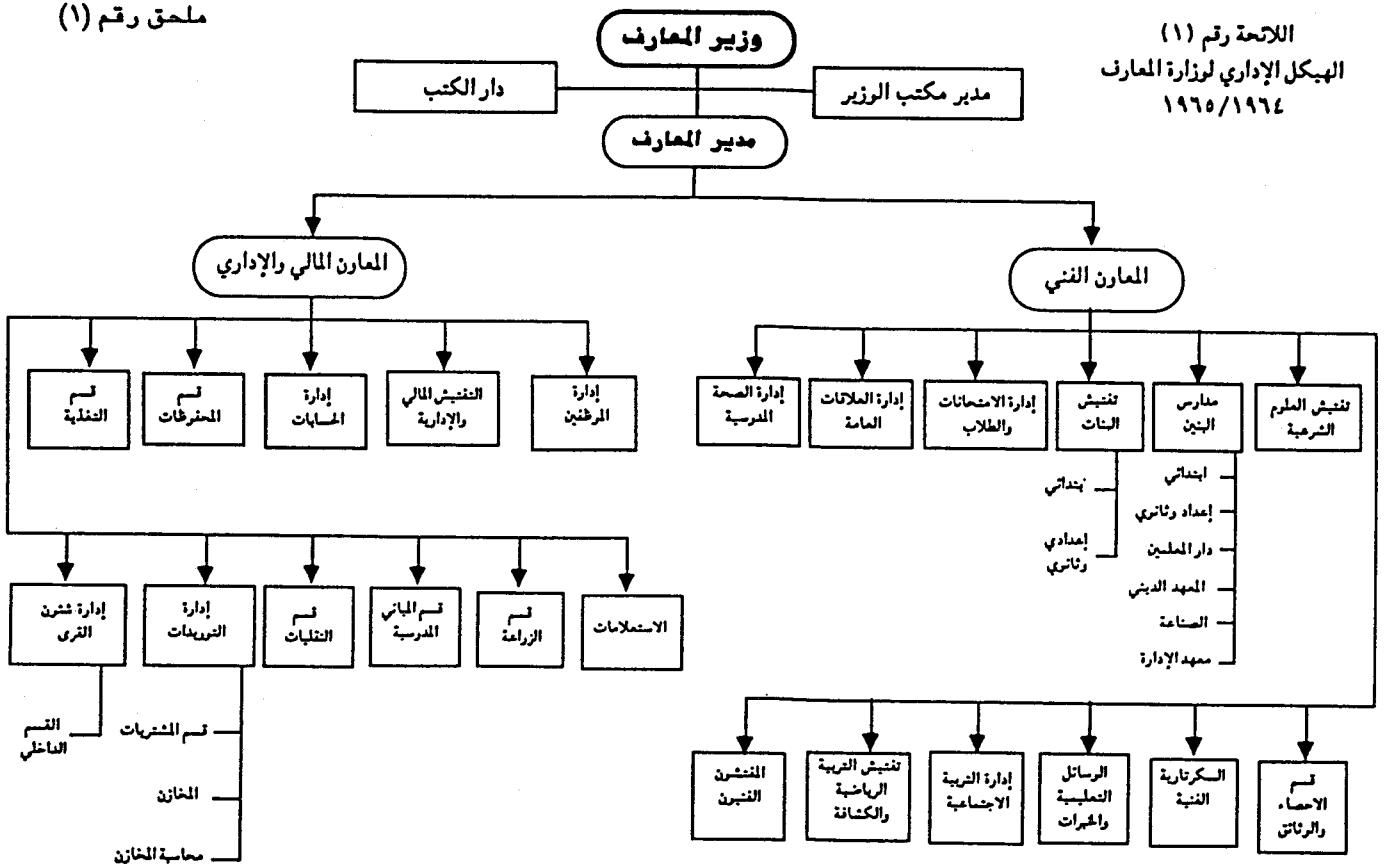

المصدر : حكومة قطر - وزارة المعارف ، التقرير السنوي ١٩٦٤/١٩٦٥

الملحق رقم (٢)

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم

السنة المالية	ميزانية الخدمات والتوظيف والصيانة	ميزانية الإنشاءات	المجموع	متوسط تكلفة الطالب
١٩٥٣	١٢٨ر٦٩٢	-	١٢٨ر٦٩٢	٢٧٤
١٩٥٤	٤٠١ر٢٧٦	-	٤٠١ر٢٧٦	٧١٦
١٩٥٥	١ر٠٦٢ر٩٧٥	-	١ر٠٦٢ر٩٧٥	١ر٠٣٨
١٩٥٦	٢ر١٨٥ر٤٠٠	-	٢ر١٨٥ر٤٠٠	١ر٤٤٥
١٩٥٧	٣ر٨٩٨ر٨٥٧	٢ر٥٣٧ر١٤٣	٦ر٤٣٦ر٠٠٠	٢ر٧٦٢
١٩٥٨	٧ر٤٩٢ر٠١٤	٥ر٩٢٧ر٩٨٥	١٣ر٤٢٠ر٠٠٠	٤ر٤٩٢
١٩٥٩	٩ر٠٦٤ر٦٠٦	٧ر٢٢٥ر٥٠٤	١٦ر٣٩٠ر١٠٠	٣ر٥١٢
١٩٦٠	١٥ر٧٠٧ر٩٢٩	١٠ر١٧٣ر٥٠٠	٢٥ر٨٨١ر٤٢٩	٤ر٣٣٩
١٩٦١	٢٣ر٠٩١ر٣٩٢	٤ر٦٩٩ر٢٠٨	٢٧ر٧٩٠ر٦٠٠	٣ر٩٣٨
١٩٦٢	٢١ر٢٨٣ر٢٢٣	٤ر٥٧١ر٢٦٧	٢٦ر٣٥٤ر٤٩٠	٣ر٢٦٧
١٩٦٣	٢٢ر٨٨٦ر٠٨٢	٣ر١٧٢ر٠٠٠	٢٦ر٠٥٩ر٠٨٢	٢ر٧٣٦
١٩٦٤	٢٢ر٨٧٤ر٣٠٣	٤ر٦٢٤ر١٠٠	٢٧ر٤٩٨ر٤٠٣	٢ر٥٣٤
١٩٦٥	٢٩ر٩٧٦ر٢٥٠	٢ر٦٥٠ر٠٠٠	٣٢ر٥٣٦ر٢٥٠	٢ر٥٥٨
١٩٦٦	٣١ر٣٣٩ر٤٢٦	٢ر٦٤٧ر٠٠٠	٣٣ر٩٨٦ر٤٢٦	٢ر٤٨٠
١٩٦٧	٢٩ر٠١٨ر٤٤٤	٢ر٣٧٥ر٣٢٧	٣١ر٣٩٣ر٨٠٦	٢ر١٩٠

(تابع) الملحق رقم (٢)

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم

السنة المالية	ميزانية الخدمات والتوظيف والصيانة	ميزانية الإنشاءات	المجموع	متوسط تكلفة الطالب
١٩٦٨	٣٤٫٩٨٠٫٥٠٣	٢٨٧٫٥٠٠	٣٥٫٢٦٨٫٠٠٣	٢٫٢٥٣
١٩٦٩	٣٧٫٦٩٠٫٠٣٢	٤٫٨٤٤٫٠٠٠	٤٢٫٥٣٤٫٠٣٢	٢٫٤٧٠
١٩٧٠	٤١٫٤٢٩٫٣٣٠	٣٫٣٠٠٫٠٠٠	٤٤٫٧٢٩٫٣٣٠	٢٫٤٤٣
١٩٧١	٤٥٫٩١٢٫٦٢٨	٥٫١٦٨٫٠٠٠	٥١٫٠٨٠٫٦٢٨	٢٫٤٣٤
١٩٧٢	٥٩٫٥٢٣٫٥٨٠	٨٫٨٤٥٫٩٤٠	٦٨٫٣٦٩٫٥٢٠	٢٫٩٢٣
١٩٧٣	٧٩٫٨١٥٫٥٢٩	١٤٫٦٩٠٫٠٠٠	٩٤٫٥٠٥٫٥٢٤	٣٫٧٠٩
١٩٧٤	٨٧٫٧٣٨٫٥٦٤	٢١٫١٩٠٫٠٠٠	١٠٨٫٩٢٨٫٥٦٤	٣٫٩١٧
١٩٧٥	١٤٥٫٤٨٨٫٢١٢	٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠	١٩٥٫٤٨٨٫٢١٢	٦٫٥٢٩
١٩٧٦	٢١١٫٨٠٦٫٢٣٠	٦٠٫٠٠٠٫٠٠٠	٢٧١٫٨٠٦٫٢٣٠	٨٫٣٩٢
١٩٧٧	٢٨٣٫٥٤٣٫٤٠٠	١٠٦٫٤٠٠٫٠٠٠	٣٨٩٫٩٤٣٫٤٠٠	١٢٫٦٤٠
١٩٧٨	٣٣٨٫٨٤٦٫٤٠٠	١٠٥٫٢١١٫١٠٠	٤٨٩٫٠٧٠٫٥٠٠	١٤٫٤٣٠

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، قطر ، التقرير السنوي ١٩٦٣ ، ص ١٧ - ١٨ والتقرير السنوي لعام ١٩٧٨/١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) راجع وثائق التاريخ القطري - ٢ - من الوثائق البريطانية العثمانية ١٨٦٨ - ١٩٤٩م قسم الوثائق بمكتب الأمير ، الدوحة ١٩٧٩م ، تقديم أحمد العناني ، ص ١٢٣ .

(٢) كما ل ناجي ، تاريخ التعليم الشعبي في قطر ، بحث مقدم إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية لجنة تدوين تاريخ قطر ، الجزء الثاني ، مؤسسة دار العلوم ، الدوحة مارس ١٩٧٦م ، ص ٥١٣ - ٥١٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥١٣ ، ٥١٤ .

(٤) AL Misnad, Sheikah, The Development of Modern Education In Gulf . Ithaca Press London, 1985, p. 62 .

(٥) كمال ناجي ، مرجع سابق ، ص ٥١٣ ، ٥١٤ .

(٦) Al Kobaisi, A.J. The Development of Education In Qatar 1950 - 1977,With An Analysis of Some Education Problems. PH.D Thesis, Durham University, 1979. p. 34 .

(٧) أسماء عدد من علماء قطر الذين تخرجوا من مدرسة الشيخ بن مانع : عبد الله بن زيد آل محمود عبد الله بن تركي السبيعي ، محمد بن جابر ، ناصر بن خالد آل ثاني ، فالح بن خالد آل ثاني ، قاسم الدرويش فخرو ، عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، (كمال ناجي ، مرجع سابق ، ص ٥٢٠) .

(٨) من مقابلة للباحث مع الشيخ محمد بن علي المحمود في منزل أخيه أحمد بن علي المحمود في الدوحة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٦م .

(٩) المدرسون الثلاثة هم : محمد بن جمعه ، فاضل العماني ، سالم شعبان الظفاري ، انظر المصدر السابق .

(١٠) مصطفى مراد الدباغ ، قطر ماضيها وحاضرها ، بيروت ، ١٩٦١م ، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ص ٢٧٠ .

(١١) كمال ناجي : محاضرة عن مشاكل التعليم في قطر ألقيت في كلية التربية بجامعة قطر بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٤م ، مسجلة على شريط كاسيت بمكتبة تكنولوجيا التعليم .

(١٢) دائرة المعارف القطرية ، مذكرة رقم ٤/٥/١٩٩٧م بتاريخ ١٣/٥/١٣٧٨هـ ، ديسمبر ١٩٥٧م.

(١٣) عبد البديع صقر ، تقرير عن معارف قطر ، ١٣٧٦هـ ، ١٩٥٦م ، مرفوع لصاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، غير منشور ، ص ٣١ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(١٦) أعضاء اللجنة المكونة من أربعة هم : قاسم الدرويش (رئيساً للجنة) ، عبد الله بن تركي ، يوسف أحمد الجيدة ، خالد الدجاني ، المرجع السابق ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(١٧) Sinclair, C.A., Education In Kuwait And Qatar : An Economic Assessment. Unpublished PH.D. Thesis Submitted To Durham University, 1977, p. 284 .

(١٨) AL Hamar, A.M.- Development of Education In Bahrain 1940- 1965 Oriental Press, Bahrain, 1969. p.7 - 18 .

(١٩) وزارة المعارف ، التقرير السنوي لعام ١٩٦٣، ١٩٦٤م ، مطابع علي بن علي ، الدوحة ، ص ٥٨.

(٢٠) دائرة المعارف ، قطر ، منشور رقم ١٣ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٧م .

(٢١) محمد أحمد عبد الرزاق غنيم ، التحضر في المجتمع القطري ، دراسة انثروبولوجية لمدينة الدوحة ، الإسكندرية ١٩٨٣م، المكتب الجامعي الحديث ، ص ١٩٩ .

(٢٢) AL Misned, SH., OP. Cit., p. 63 .

(٢٣) شيخة المسند ، التغير في وضع المرأة القطرية ، ورقة مقمة إلى ندوة وقضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين من ٢٥ - ٢٨ فبراير ١٩٨٩م ، ص ٦ ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر .

(٢٤) AL Misned, SH., OP. Cit., p. 34 .

(٢٥) عبد البديع صقر ، مصدر سابق ، ص ٣٠ ، ٣٨ ، وانظر أيضاً : حكومة قطر ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي ١٩٦٣/١٩٦٤م ، ص ٦٨ . وأيضاً دولة قطر ، وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب ، التقرير السنوي ، ١٩٧٢/١٩٧٣م ، ص ١٠٨ ، ١١٥ .

(٢٦) Cummins, J.W., Report On The Cost Of Living In Qatar, 1955, p.1.

(٢٧) Government Of Qatar (The Adviserate) Cirular No. 2701 Dated 15th December 1957. Unpublished .

(٢٨) حكومة قطر ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي ١٩٦٣/١٩٦٤م ، ص٢٣ ، ٣٧ ، ٥١ .

(٢٩) حكومة قطر ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي ١٩٦٥/١٩٦٦م ، ص٢٨٣ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

(٣١) حكومة قطر ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي ١٩٦٣/١٩٦٤م ، ص ٥٩ ، ٦٣ .

(٣٢) كمال ناجي ، محاضرة عن مشاكل التعليم في قطر ، ألقيت في كلية التربية بجامعة قطر بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٤م ، مسجلة على شريط كاسيت ، مرجع سابق .

(٣٣) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، قطر ، التقرير السنوي ، ١٩٦٨/١٩٦٩م ، ص ٩٩، ١٠٤.

(٣٤) عبد البديع صقر ، مصدر سابق ، ص ٢٦ ، ٢٩ .

(٣٥) دائرة المعارف ، قطر ، منشور رقم ١٥٤٢/٥/٤ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٧م .

(٣٦) المرجع السابق .

(٣٧) المرجع السابق .

(٣٨) محمد إبراهيم كاظم ، تقرير عن جامعة قطر ، يناير ١٩٧٨م ، ص ٢٠ .

(٣٩) Cummins,J.W. Report On The Accounting Establishment And Organization Of The Government Of Qatar, 1955, p.2 PARA. 6.

(٤٠) عبد البديع صقر ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٤١) معارف قطر ، نظام مدارس قطر الرسمية ، صدق من سمو حاكم قطر المعظم على هذا النظام بتاريخ ٢٧ من ربيع الأول ١٣٧٤هـ/ ٢٣ من نوفمبر ١٩٥٤م ، غير منشور .

(٤٢) معارف قطر ، مذكرة رقم ٢٢ بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٥٥م ، غير منشورة .

(٤٣) معارف قطر مذكرة رقم (١) بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٥٧م ، غير منشور .

(٤٤) أسماء وفترات وجنسية مدراء التعليم في قطر الذين توالوا منذ عام ١٩٥٤ - ١٩٦٤م :

عبد البديع صقر	مصري	من ١٩٥٤ - ١٩٥٧
عبد الله عبد الدايم	سوري	من ١٩٥٧ - ١٩٥٨
عبد الرحمن سمرة	مصري	من ١٩٥٨ - ١٩٥٩
مصطفى مراد الدباغ	أردني	من ١٩٥٩ - ١٩٦١
عبد الرحمن عطبة	سوري	من ١٩٦١ - ١٩٦٣
————	—	من ١٩٦٣ - ١٩٦٤
كمال ناجي	مصري	من ١٩٦٤ - ١٩٧٩

المصدر : معلومات مستقاة من إدارة شؤون الموظفين بوزارة التربية والتعليم، قطر .

(٤٥) Hay. Sir R. The Persian Gulf States, Washington, 1959, p. 31 .

(٤٦) جاك جاك بيربي ، الخليج العربي ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، ١٩٥٩م ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٤٧) AL Kobaisi, A., OP. Cit., p. 122 .

(٤٨) Ibid., p. 123 .

(٤٩) إبراهيم أبو ناب ، قطر ، قصة بناء دولة ، ص ٢٦ - ٢٨ .

(٥٠) Mitchell, R.P. The Society Of Muslim Brothers, London, p. 159 .

(٥١) مصطفى مراد الدباغ ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

(٥٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

(٥٣) معارف قطر ، قطر ، مذكرة صدرت بأمر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، رئيس لجنة التعليم بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٧م، غير منشورة .

(٥٤) الدكتور عبد الله عبد الدايم (سوري الجنسية) عين مديراً للتعليم في قطر من عام ١٩٥٧م إلى ١٩٥٨م .

(٥٥) Ismael, T.Y. The Arab Left, New York, 1976. p. 33 .

(٥٦) معارف قطر ، قطر ، مذكرة رقم ١٩٦٣/٥/٤ بتاريخ ١٣٧٧/٧/١٩هـ .(١٩٥٨م) غير منشورة .

(٥٧) معارف قطر ، قطر ، مذكرة رقم ٣٠٨٧/٥/٤ بتاريخ ١٣٧٧/١٠/٩هـ .(١٩٥٨م) الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني هو عم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر ، وقد أدار وزارة التربية في قطر من ١٩٥٨/١٩٥٧م إلى ١٩٧٦/٧٥م ، وقد توفي عام ١٩٧٦م .

(٥٨) AL Kuwari, A.K., Oil Revenue Of The Arabian Gulf Emirates : Patterns Of Allocation And Impact On Economic Development PH.D. Theiss Submitted To Durham University, 1974, p. 154 .

(٥٩) مصطفى مراد الدباغ ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٦٠) Unesco. International Year Book Of Education, Vol.. Xxv, 1963, p. 309 .

(٦١) دولة قطر ، وزارة العدل ، إدارة الشؤون القانونية ، مجموعة قوانين قطر ١٩٦١ - ١٩٨٥م ، المجلد الأول ، ص ٣٦ .

(٦٢) المرجع السابق ، ص ٥٣٣ .

(٦٣) عبد البديع صقر ، مصدر سابق ، ص ١٩ ، ٢٤ .

(٦٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

(٦٥) AL Kuwari, A.K. OP. Cit., p. 81 .

(٦٦) Ibid., PP. 152- 155 .

(٦٧) R/15/2 Political Agency Bahrain 1900- 1947 R/15/2/209 Director Of Education, Education Reports 26 Feb. 1939 - 40.

(٦٨) Ibid., p. 47 .